

Distr.: General
10 February 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

| | | |
|---|-------|--|
| 3 | | لمحة عامة عن الإقليم |
| 4 | | أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية |
| 5 | | ثانياً - الميزانية |
| 6 | | ثالثاً - الظروف الاقتصادية |
| 6 | | ألف - لمحة عامة |
| 6 | | باء - الخدمات المالية |
| 7 | | جيم - السياحة |
| 8 | | دال - البناء |
| 8 | | هاء - النقل والاتصالات |
| 8 | | رابعاً - الظروف الاجتماعية |

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط التالي: <https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>.



| | | | |
|----|-------|---------|--|
| 8 | | ألف - | لمحة عامة |
| 9 | | باء - | العمالة |
| 9 | | جيم - | التعليم |
| 10 | | دال - | الصحة العامة |
| 11 | | هاء - | الجريمة والسلامة العامة |
| 11 | | واو - | حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها |
| 12 | | خامسا - | البيئة |
| 12 | | سادسا - | المسائل العسكرية |
| 13 | | سابعا - | العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية |
| 14 | | ثامنا - | الوضع المستقبلي للإقليم |
| 14 | | ألف - | موقف حكومة الإقليم |
| 14 | | باء - | موقف الدولة القائمة بالإدارة |
| 15 | | تاسعا - | الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة |
| | | | المرفق |
| 17 | | | خريطة برمودا |

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون رانكن (منذ كانون الأول/ديسمبر 2016)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو 917 كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف من 8 جزر رئيسية و 130 جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: 53,35 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 450 370 كيلومتراً مربعاً

السكان: 63 921 نسمة (تقديرات عام 2017)

العمر المتوقع عند الولادة: 81,5 سنة (الرجال: 78,4 سنة؛ النساء: 84,8 سنة (توقعات عام 2017))

التركيبة الإثنية: نحو 52 في المائة من السود و 31 في المائة من البيض و 17 في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (تعداد عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملثن

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بُرت (منذ تموز/يوليه 2017)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ تحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في 18 تموز/يوليه 2017؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول تموز/يوليه 2022

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم 11 عضواً يعيّنهم الحاكم (3 أعضاء من اختيار الحاكم، و 5 أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و 3 أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم 36 عضواً يُنتخبون ضمن 36 دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 98 125 دولاراً (عام 2017)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: 5,2 في المائة (أيار/مايو 2019)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام 1505 الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وبحلول عام 1510 كانت تُسمّى "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام 1609 مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها المرجانية وهم في طريقهم إلى فرجينيا. وفي عام 1612، وسّع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشركة "Virginia Company" ليشمل برمودا. وبعد أن ألغي ذلك الميثاق في عام 1684، ألحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - عُُدل دستور برمودا الذي صدر في عام 1968 في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام 2003. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكماً ذاتياً داخلياً شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعينه التاج البريطاني، هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

2 - ونظام الحكم في الإقليم برلماني يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين، الذين يمثل كل منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.

3 - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام 1612) التي تُمدد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعيّن أعضاء هيئة القضاء بناء على مشورة كبير القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

4 - ويجب ألا تقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن 18 سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم وضعهم القانوني، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجّلين في قائمة الناخبين منذ 1 أيار/مايو 1976. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب 36 عضواً في مجلس النواب في 18 تموز/يوليه 2017، ففاز حزب العمال التقدمي بـ 24 مقعداً. وتولى ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي منصب رئيس الوزراء في اليوم التالي، خلفاً لمايكل دنكلي من تحالف برمودا الموحدة الذي كان رئيساً للوزراء منذ 20 أيار/مايو 2014. وفي سن الثامنة والثلاثين، أصبح السيد بيرت أصغر رئيس وزراء لبرمودا. ونتيجة للانتخابات الفرعية التي جرت في 7 حزيران/يونيه 2018 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، فاز حزب العمال التقدمي بـ 25 مقعداً من بين 36 مقعداً في مجلس النواب.

5 - وفي عام 1995، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، ونسبتهم 58,8 في المائة، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت 73,6 في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في انتخابات عامة.

6 - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام 2005 بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه للتحقق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام 2005، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وبحسب التقارير، ما زال حزب العمال التقدمي ملتزماً علناً

باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كلا النهجين.

7 - وذكر رئيس الوزراء، في مقابلة أجريت معه في 14 أيلول/سبتمبر 2017، أنه على الرغم من أن دستور حزبه ينص على تحقيق الاستقلال، فإن حكومة الإقليم لا تلتزم بالسعي إلى تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت بقدر ما تلتزم بتنمية الاقتصاد والتصدي للتحديات الملحة داخل الإقليم. وفي مقابلة أُجريت مع رئيس الوزراء في حزيران/يونيه 2018، كرر الموقف المذكور أعلاه وذكر أن الاستقلال، وإن كان هدفاً وغاية لحزب العمال التقدمي في نهاية المطاف، ليس جزءاً من الولاية الحالية للحزب وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال ولايته الحالية وذلك لإتاحة المجال لمعالجة قضايا أكثر أهمية.

8 - وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مدينة سانت جورج بغيرنادا، في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، أكد نائب رئيس وزراء برمودا، والتر روتين، أنه في ما يتعلق بسجل الملكية النفعية العام، لا يسمح ترتيب برمودا الدستوري للمملكة المتحدة بسن التشريعات نيابة عن الإقليم. لذلك فإن حكومة الإقليم ستقاوم كل جهد تبذله الدولة القائمة بالإدارة للقيام بذلك. وأضاف أنه على الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة حافظت على صلاحياتها في الشؤون الخارجية، في سياق احتمال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit")، كان على الإقليم تحمل مسؤولية أكبر عن علاقاته الخارجية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم أخرى وأن احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تسبّب في دفع الإقليم إلى إنفاق موارد إضافية لضمان أن تكون علاقته بتلك البلدان آمنة ومستقرة. وبالنظر إلى الغموض المحيط باحتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أوضح أن علاقة برمودا بالمملكة المتحدة ظلت مشوبة بالريبة. وصرح بأن حكومة برمودا الحالية تؤيد الاستقلال والسيادة الكاملة للإقليم، وأنه إذا ما سعى الإقليم في مرحلة ما في المستقبل إلى نيل السيادة الكاملة، فسيُتبع عملية صحيحة تتمثل في إشراك عامة الناس من خلال حملة شاملة لتوعيتهم بغية التأكد من إرادة الشعب في هذا الصدد، بمساعدة اللجنة الخاصة ومشورتها.

ثانياً - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2020/2019 الخاصة بحكومة الإقليم، الذي قُدّم في 22 شباط/فبراير 2019 عن السنة المالية 2019/2018، كان يُتوقع أن تبلغ الإيرادات 1,079 بليون دولار. وقُدّرت مصروفات التشغيل العامة للحكومة لنفس السنة بمبلغ 932 مليون دولار. وكان من المتوقع أن تبلغ نفقات التجهيز المنقحة 61,7 مليون دولار. وكان من المتوقع أن تكون تكاليف خدمة الديون متوافقة مع تقدير الميزانية الأصلي البالغ 188 مليون دولار. وبناء عليه، فإن التقدير المنقح للعجز الكلي بلغ 102,6 مليون دولار. وبلغ إجمالي الدين عند نهاية السنة المالية 2019/2018 بعد خصم مدفوعات الصندوق الاحتياطي 2,461 بليون دولار.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

10 - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20 في المائة. ووفقاً لبيانات مقدمة من حكومة الإقليم، تشاركت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ما نسبته 0,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2017.

11 - وكما هو موضح في بيان ميزانية السنة المالية 2020/2019، فقد خفضت حكومة الإقليم تقديرها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 بنسبة 1 في المائة إلى ما يتراوح بين 0,5 و 1 في المائة. وجاء هذا التخفيض بعد زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5 في المائة في عام 2017 حيث بلغ 4,7 بلايين دولار. ووفقاً لحكومة الإقليم، فقد أبرزت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المقدّرة لعام 2018 الحاجة الملحة للاستثمار في إيجاد اقتصاد أكثر تنوعاً من أجل تحقيق نمو اقتصادي أقوى للجزيرة وخفض الدين المستحق على الإقليم.

12 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم تنفيذ استراتيجيتها الثنائية المسار بهدف تحسين الاقتصاد وفي الوقت نفسه كبح الإنفاق الحكومي والدين العام.

باء - الخدمات المالية

13 - برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم؛ ويشكل ذلك القطاع حوالي 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وبرمودا أيضاً هي أحد الأقاليم الكبرى على الصعيد العالمي في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

14 - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئةً ناظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا المخوّلة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وتتولى إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

15 - ووفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2020/2019، سُجلت 827 شركة وشراكة دولية جديدة في عام 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 5,5 في المائة مقارنة بـ 784 شركة وشراكة سُجلت في عام 2017.

16 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط إقليمياً تطبّق فيه قوانين السريّة المصرفية، وهي تحتفظ بسجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط نظراً لتغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بمالكي غالبية أسهم الشركات تتطلب موافقة هيئة النقد على هؤلاء الأشخاص.

17 - ومنذ ما يزيد على 70 عاماً، تُلزم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن

يتملكوا حصة مهيمنة دنيا نسبتها 10 في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريرات من قبل هيئة النقد. وتحتفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدم لها في إطار عملية التحري.

18 - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت برمودا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية، يتيح للسلطات المكلفة بإنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في الأقاليم المعنية.

19 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في إقليمها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تستحدث هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وقد مُدّد الموعد النهائي منذ ذلك الحين إلى عام 2023.

20 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وخاصة من أجل مكافحة تجنّب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2014. ووفقاً للمعلومات التي قدّمتها الدولة القائمة بالإدارة، في نهاية عام 2016، كان لدى برمودا 106 شركاء في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية، من خلال مشاركتها في الاتفاقية مع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى. وقد وُسع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل برمودا في 4 حزيران/يونيه 2018.

جيم - السياحة

21 - تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن 770 700 مسافراً زاروا برمودا في عام 2018 (زيادة تبلغ 77 753 مسافراً أو 10 في المائة عن عام 2017)، وصل 63 في المائة منهم على متن سفن سياحية (484 339 زائراً). وبحسب التقديرات، بلغ مجموع إنفاق الزوار 505,3 ملايين دولار، مسجلاً ارتفاعاً عن مجموع الإنفاق في عام 2017 الذي بلغ 431 مليون دولار. وفي عام 2018 أيضاً، بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم 386 مليون دولار، بزيادة قدرها 12,5 في المائة عن عام 2017. وسُجلت أكبر الزيادات الاسمية في القيمة المضافة لخدمات نقل الركاب وخدمات الإقامة وتجارة التجزئة. ومثّلت الوظائف المتصلة بالسياحة في برمودا، وعددها 3 762 وظيفة، ما نسبته 1,1 في المائة من مجموع الوظائف في الإقليم في عام 2018، مسجلة ارتفاعاً عن عام 2017 عندما بلغ عددها 2 996 وظيفة.

22 - وتشير الإحصاءات الرسمية لحكومة الإقليم إلى أن عدد الزوار الذين قدّموا إلى برمودا في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019، بلغ نحو 605 000 زائر، من بينهم نحو 447 000 زائر وصلوا على متن سفن سياحية.

دال - البناء

23 - تشير إحصاءات الحكومة إلى أن القيمة الإجمالية لمشاريع البناء الجديدة التي بدأت في الأشهر الستة الأولى من عام 2018 انخفضت بنسبة 89,5 في المائة من 564,5 مليون دولار إلى 59,4 مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى إعادة تهيئة المطار ومشروع تنمية للفنادق، وكلاهما بدأ في الربع الثاني من عام 2017 بقيمة إجمالية تجاوزت 500 مليون دولار. أما القيمة المقدرة لأشغال البناء المنفذة في عام 2018 فقد بلغت 93,6 مليون دولار. وقد تُعزى غالبية هذه الزيادة إلى العمل المنجز في مشروع إعادة تهيئة المطار.

هاء - النقل والاتصالات

24 - يبلغ طول شبكة الطرق العامة المعبدة في برمودا حوالي 200 كيلومتر، ويبلغ طول شبكة الطرق الخاصة 400 كيلومتر، ومن ثم فإن حركة المرور على الطرق العمومية كثيفة، إذ بلغت حوالي 79 مركبة لكل كيلومتر في عام 2016. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تميز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. وفي عام 2016، عدّلت برمودا تشريعاتها (قانون المركبات لعام 1951) للسماح لأول مرة باستئجار السيارات الصغيرة. وفي 20 نيسان/أبريل 2017، دخل نظام المركبات (السيارات الصغيرة) لعام 2017 حيز النفاذ. وفي عام 2017، بلغ مجموع المركبات المسجّلة 49 019 مركبة، مقارنة بـ 47 482 في العام السابق، وهو ما يمثّل زيادة للعام الثالث على التوالي؛ وكان عام 2015 قد شهد أول زيادة خلال ست سنوات.

25 - وتُسيّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها هيئة الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

26 - وبحسب إحصاءات حكومة الإقليم، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي لديها هواتف ثابتة في عام 2016 ما نسبته 83 في المائة (مقابل 87 في المائة للفترة 2014/2015)، في حين بلغت نسبة مالكي الهواتف المحمولة 89 في المائة (مقابل 86 في المائة للفترة 2014/2015)، وكانت سبيل الارتباط بشبكة الإنترنت متاحة لما نسبته 92 في المائة من الأسر المعيشية و 100 في المائة من المؤسسات التجارية. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف 32 810 مشتركين في الفترة 2016/2017، أي أنه انخفض مقارنة بالفترة 2015/2016 حين كان العدد 33 534 مشتركاً.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

27 - وفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2019/2020، ستخصّص لوزارة التعليم ميزانية قدرها 136,9 مليون دولار، أي ما يعادل 12,3 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر للسنة المالية 2019/2020. وبالإضافة إلى ذلك، ستلتقى وزارة العمل والشؤون المجتمعية والرياضة ميزانية تقدر بمبلغ 18,9 مليون دولار، يخصّص مبلغ 4,3 ملايين دولار منها لتنمية القوى العاملة.

باء - العمالة

28 - تشير بيانات استقصاء العمالة لعام 2018 الذي أجرته حكومة الإقليم إلى أن العدد الكلي للوظائف في برمودا ارتفع بشكل طفيف من 33 653 في عام 2017 إلى 33 810 في عام 2018، وهو مستوى أقل بكثير عندما وصل العدد إلى ذروته في عام 2008، حين بلغ 40 213 وظيفة. وانخفض عدد شاغلي الوظائف البرموديين بنسبة 0,4 في المائة، من 23 671 في عام 2017 إلى 23 579 في عام 2018. ووفقاً لتقرير استقصاء القوى العاملة الصادر عن حكومة الإقليم، بلغ معدل البطالة الرسمي 5,2 في المائة في أيار/مايو 2019، أي نفس المستوى كما في العام السابق. وكان معدل البطالة بين البرموديين أعلى قليلاً، حيث بلغ 5,6 في المائة في أيار/مايو 2019، في حين بلغ 3,8 في المائة بين غير البرموديين في نفس الفترة. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لشاغلي الوظائف 65 338 دولاراً في عام 2018، محققاً ارتفاعاً بنسبة 2 في المائة من 64 250 دولاراً في عام 2017. وبلغ متوسط دخل شاغلي الوظائف البرموديين 61 500 دولاراً، في حين كان متوسط الدخل أعلى لحملة الشهادات من المقيمين الدائمين وأزواج البرموديين من غير البرموديين وغير البرموديين الآخرين، حيث بلغ 69 783 دولاراً و 78 417 دولاراً و 80 328 دولاراً، على التوالي.

29 - وفي عام 2018، وضعت إدارة تنمية القوى العاملة، التي كانت جزءاً من وزارة التعليم وتنمية القوى العاملة ونُقلت منذ ذلك الحين إلى وزارة العمل والشؤون المجتمعية والرياضة، خطة وطنية استراتيجية لتنمية القوى العاملة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قيد الصياغة القانون المناسب لإنشاء مجلس وطني لتنمية القوى العاملة سيحل محل مجلس التدريب الوطني وسيوفر التوجيه الاستراتيجي لبرامج تنمية القوى العاملة في الإقليم.

30 - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، بما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل وإتاحة مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف.

31 - وكانت لبرمودا منذ عام 1968 لجنة مخصصة لإصلاح القوانين، أنشأها وزير الداخلية آنذاك وكلفت بمراجعة الإطار التشريعي للعمل وتحديثه وتحسينه. وقد اختتمت اللجنة عملها بشأن توحيد قوانين العمل والتعديلات المدخلة على قانون العمل لعام 2000 في عام 2018. وتشمل تشريعات العمل الحديثة الأخرى قانون العمل (لجنة الأجور) لعام 2019، الذي أصبح ساري المفعول في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بهدف تعزيز العمل على استحداث حد أدنى للأجور. وبالإضافة إلى ذلك، دخل قانون العمل المعدل (تمديد إجازة الأمومة وإجازة الأبوة) لعام 2019 حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020، ومُدّت بموجبه إجازة الأمومة واستُحدثت إجازة الأبوة.

جيم - التعليم

32 - يشير بيان ميزانية السنة المالية 2020/2019 إلى أن نحو 114 مليون دولار ستُخصص لوزارة التعليم، عن تلك السنة المالية، دعماً لهدفها العام المتمثل في تولى القيادة الاستراتيجية والإشراف والتوجيه السياساتي من أجل تنفيذ منهاج تعليمي عالي الجودة.

33 - والتعليم في برمودا إلزامي، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 18 سنة. ويضم نظام التعليم العام للبلد 10 مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و 18 مدرسة ابتدائية، و 5 مدارس إعدادية، ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، بلغ مجموع الطلاب فيها، وفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، 4 945 طالباً وطالبة في أيلول/سبتمبر 2017. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة 40 في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. وتلك المؤسسات لا تحصل على تمويل حكومي. وبلغ مجموع عدد الطلاب المنتهين بالمدارس في عام 2017، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، 8 718 طالباً وطالبة.

34 - ويستفيد الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار من فحة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا، طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافة إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لمتابعة تعليمهم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

35 - وفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2020/2019، بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة 241,6 مليون دولار (نسبة 21,7 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر)، وهي زيادة كبيرة عن ميزانيتها للسنة المالية 2019/2018، البالغة 190 مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته 16,1 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وإضافة إلى سنّ الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهات سياساتية لقطاع الصحة. وتوفر أيضاً خدمات في مجال الصحة العامة، وخدمات للمسنين وللأشخاص ذوي الإعاقة، ومستشفى لرعاية الإصابات الحادة، ومستشفى للأمراض النفسية، وخطط تأمين صحي معقولة التكلفة، وهيئات تنظيمية للأخصائيين الصحيين وللتأمين الصحي. ويدير الإقليم حالياً نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل حكومي مباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوماً بإعانات حكومية. وقُدمت مبادرة لإصلاح التمويل الصحي بقيادة وزارة الصحة في عام 2018 بهدف تحقيق تغطية شاملة للخدمات الصحية الأساسية من خلال نظام واحد للدفع. وعُقدت مشاورات عامة في النصف الثاني من عام 2019 ومن المتوقع إطلاق خطة برمودا الصحية في الربع الثالث من عام 2020.

36 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تعد برمودا ثالث أعلى نظام صحي في العالم، بينما تحتل المرتبة الثالثة عشرة في متوسط العمر المتوقع. وتستهلك التكاليف الصحية نسبة 11,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعاني ثلاثة أرباع السكان من زيادة الوزن أو السمنة وتعاني نسبة 12 في المائة من البالغين من داء السكري.

37 - والسكان في برمودا أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة منخفض. وتشير بيانات تعداد السكان لعام 2016 إلى أن 17 في المائة من السكان كانوا في سن 65 سنة أو أكثر في عام 2016، مقارنة بنسبة 13,5 في المائة في عام 2010. وفي عام 2016، بلغ إجمالي معدل الخصوبة 1,5 ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ 2,1 ولادة لكل امرأة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام 2019 بـ 81,5 سنة، حيث بلغ العمر المتوقع للرجال 78,4 سنة

و 84,8 سنة للنساء. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أكبر بأربع سنوات لدى البيض منه لدى بقية السكان.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

38 - تتولى وزارة الأمن الوطني المسؤوليات الإدارية عن كتيبة برمودا الملكية، وعن دائرة شرطة برمودا، ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، ومراقبة الحدود، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتسعى الوزارة إلى كفالة عمل الوكالات والإدارات الخاضعة لسلطتها يداً في يد من أجل تعزيز جميع جوانب السلامة في برمودا.

39 - وتظل دائرة شرطة برمودا ملتزمة بضمان الأمن العام من خلال الإنفاذ الصارم للقوانين وإشراك المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تساعد على إصدار قرارات بالإدانة. وتواصل الدائرة التركيز على خمس أوليات عملية في مجال خدمات الشرطة، هي: (أ) تعزيز ثقة الجمهور؛ (ب) وتوفير خدمات شرطة متقدمة وواضحة للعيان؛ (ج) والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ (د) وإجراء التحقيقات في أوانها مع التركيز على النوعية؛ (هـ) وحماية الأشخاص الضعفاء. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات توفير برامج تهدف إلى الوقوف في وجه الجرائم المتصلة بهذه العصابات ووضع حد لها.

40 - وفي عام 2019، تأثر عمل مكتب المستشار في مجال إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة بسبب تقاعد صاحب الوظيفة وعملية تعيين خليفة له. ولا تزال السفينة RFA Mounts Bay متمركزة في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة من أجل الاستعداد لمواجهة خطر الأعاصير والكوارث الأخرى والتصدي لها، وتوفير المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل مواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى في المستقبل.

41 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، ضرب برمودا إعصار أومبرتو. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، عملت كتيبة برمودا الملكية وخدمات الطوارئ معاً تحت إشراف وزارة الأمن الوطني لضمان تبادل المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب واستئناف تقديم الخدمات العادية.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

42 - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومددت المملكة المتحدة رسمياً التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس 2017، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين 1 و 15 (4) من الاتفاقية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سُحب التحفظ الأول عقب انتهاء العمل بالتجنيد الإلزامي بموجب قانون الدفاع المعدل في تموز/يوليه 2018. أما التحفظ الثاني فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي ينجم عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل

غير برمودي، لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي.

43 - وقد تأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام 1982 لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام 1981. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

خامسا - البيئة

44 - وزارة البيئة والموارد الطبيعية هي المسؤولة عن دعم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك المحليين، والتراث البحري، ومكافحة التلوث، وإدارة مسألة الحقوق في المياه، وإدارة الحميات الطبيعية البرية، والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، والرقابة على الحيوانات الأليفة، ومكافحة الآفات الغازية، وتشغيل معرض الأحياء المائية والمتحف وحديقة الحيوان في برمودا.

45 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملاً بإعلان هاملتن المتعلق بالتعاون على المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به إعلان هاملتن بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً. وفي 15 آذار/مارس 2019، استضافت حكومة برمودا ومعهد برمودا لعلوم المحيطات في مدينة سانت جورج ببرمودا الاجتماع المشترك الرابع للجنة والموقعين على إعلان هاملتن.

46 - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح لارتفاع درجات حرارة المياه.

47 - وتنتج شركة خاصة واحدة تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء حوالي 98 في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وتوفر النسبة المتبقية والبالغة 2 في المائة محطة خليج تاينز التي تحوّل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

48 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديسمبر 2017 على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام 1986 إلى إنشاء 16 محمية جديدة (90 فدانا) في نظام المتنزهات الوطنية. وبعد إعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة كمحميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمحميات في إطار نظام المتنزهات الوطنية 112 محمية (بمساحة إجمالية قدرها 1 129 فدانا).

سادسا - المسائل العسكرية

49 - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاع تضم حوالي 340 جندياً، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، وتضم 30 جندياً متفرغاً، بينما يعمل العدد المتبقي من الأفراد بدوام جزئي. وتنقسم الكتيبة إلى سريتي عمليات

تضم كل واحدة منهما حوالي 100 جندي، وتلقى الدعم من سرية للوجستيات وجناح للتدريب. وكانت الكتيبة تتألف من أفراد مجندين ومتطوعين حتى أُنهي العمل بنظام التجنيد الإجباري في عام 2015. وبموجب قانون تعديل شؤون الدفاع، الذي أصبح ساري المفعول في 1 تموز/يوليه 2018، فإن التجنيد الطوعي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تجنيد الرجال أو النساء في الكتيبة. وقد أجرت الكتيبة استعراضاً استراتيجياً في النصف الأول من عام 2018 اقترح عقبه تقليص حجمها إلى 327 جندياً وضابطاً، أي بعدد يقل بما يقرب من 70 جندياً عما كانت عليه قبل الاستعراض، وأن تكلف بتحقيق هدفين رئيسيين هما توفير الدعم عند تقديم العون العسكري إلى السلطة المدنية والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

50 - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات وجيوش جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2019، شاركت الكتيبة للمرة الأولى منذ 13 عاماً في عملية "الرياح التجارية"، وهي عملية تدريب كان الغرض منها بناء القدرات التدريبية وتعزيز العلاقات ودعم التعاون للتصدي بشكل أفضل للكوارث الطبيعية والتهديدات البرية والبحرية في منطقة البحر الكاريبي.

51 - وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تساعد كتيبة برمودا الملكية دائرة شرطة برمودا في مهامها المتعلقة بتسيير الدوريات وخفارة المنطقة البحرية الداخلية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان يجري إنشاء قوات خفر سواحل برمودا، حيث ستعمل الكتيبة مع دائرة الشرطة لحماية المنطقة البحرية الداخلية للإقليم.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

52 - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة؛ وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة المعلومات الاستخباراتية المالية في برمودا عضو في مجموعة إيغيمونت لوحدات الاستخبارات المالية؛ والهيئة النقدية لبرمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المراكز المالية الدولية. وتضطلع برمودا أيضاً بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضواً في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

53 - وحضر ممثل برمودا الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في جزيرة غروس بسانت لوسيا، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019. وأصدر المؤتمر بياناً أعرب فيه رؤساء الحكومات عن قلقهم العميق لاستمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء واعتبروا هذا العمل تهديداً واضحاً ومباشراً للرفاه الاقتصادي لتلك البلدان والمنطقة.

54 - وباعتبار برمودا إقليمياً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنها ليست عضواً فيه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة وراء البحار إجراء حوار بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت الدولة القائمة بالإدارة مجدداً التزامها بتحقيق نتائج تكون في صالح جميع أفراد الأسرة البريطانية.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

55 - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

56 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وبسبب الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، تأجل الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حتى الربع الأول من عام 2020، عندما تستضيف الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار لمناقشة مجموعة واسعة من قضايا السياسة، من بينها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والمسائل البيئية وغيرها من القضايا الملحة.

57 - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثناء الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على التعاون والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وقالت إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة وراء البحار وهو مكلف بمهمة رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على التعاون.

58 - ومضت تقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت مجدداً في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

59 - وذكرت أن مسؤولية وهدف حكومة بلدها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقالت إن حكومة بلدها تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات. وأوضحت أن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغاية، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة تعنى بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

60 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة القرار 100/74 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل، في عملية إنهاء استعمار برمودا، عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، إلى أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم ومع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام 2005 الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشاركة برمودا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته، وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بومودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

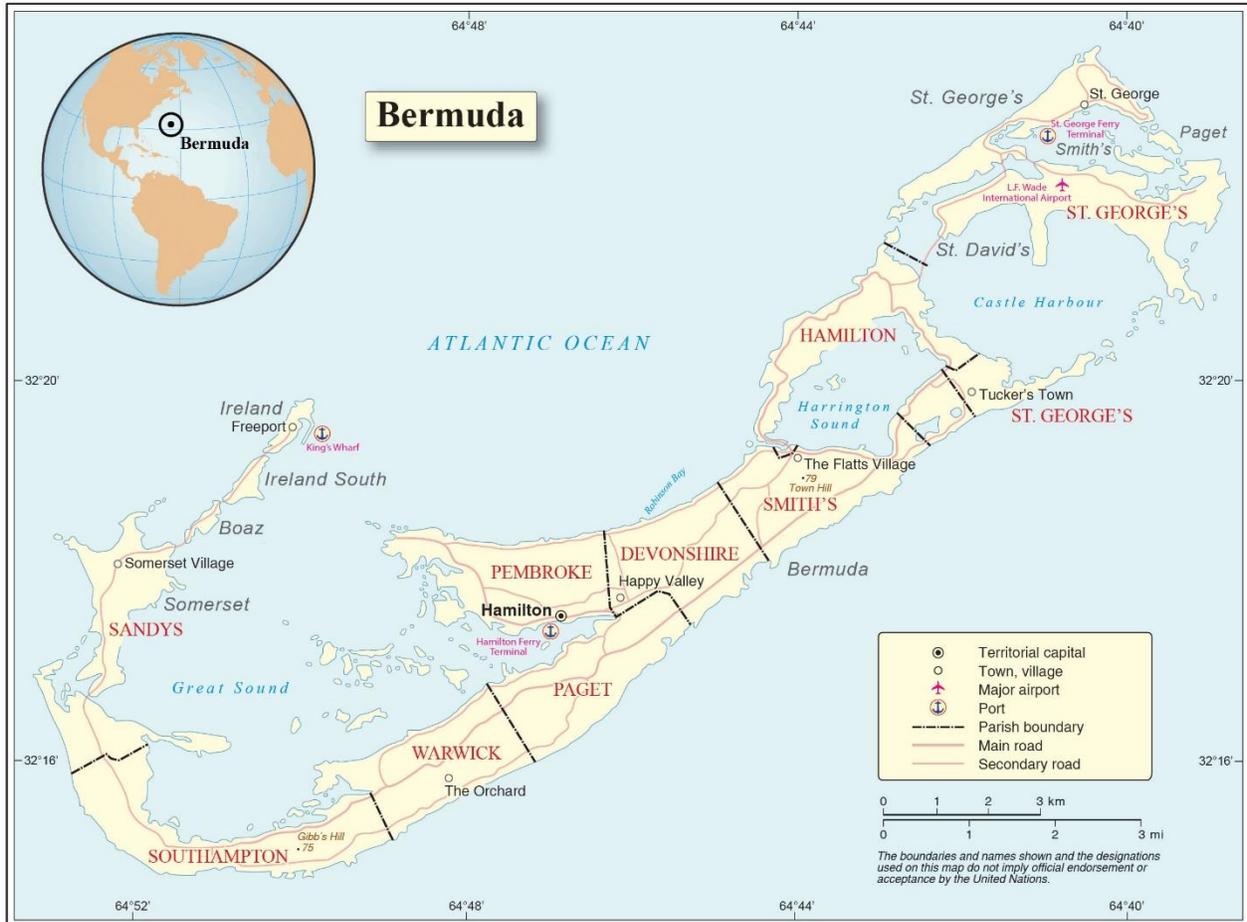
(ك) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه، تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية، وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم، وتقديم المساعدة له، وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة بومودا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ القرار 100/74.

خريطة برمودا



Map No. 1423 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)